مصر

إعداد : عمر سيمر

القوة الاقتصادية للمصريين في الخارج: قوة ليست بعيدة عن السياسة

@CAPITALFORUM1

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

المقدمة

تتناول أغلب الدراسات عن تحويلات العاملين بالخارج حول النواحي الاقتصادية المتعلقة بهذه الظاهرة، مثل : ظاهرة الهجرة وحركة أهم عناصر الإنتاج من قبيل قوة العمل، من أرض إلى أخرى، وَفقًا لحركة رأس المال ولتقسيم العمل الدولي السائد بغض النظر عن مدى عدالة هذا التقسيم والاقتراب منه من زاوية اليمين أو اليسار.

في الفترة الأخيرة اكتسبت التحويلات أهمية ترتبط بصعودها كمصدر أساسي للتمويل الدولي للاقتصادات المتلقية للتحويلات، وقد أكسبت آليات عرض البيانات بطرق الجرافيك والإنفوجرافيك في الصحافة والإعلام المحلي والدولي مسألة التحويلات اهتمامًا لدى المختصين ولدى المواطن العادي الذي قد يكون أحد من يقومون بتلك التحويلات دون أن يدرك أهميتها ولا قيمتها الكبيرة عند تجميعها في أرقام ضخمة على مستوى بلده، وإن كانت الدراسات منذ عِقد تشير إلى تخطى هذه التحويلات عالميًّا أشكال التمويل الدولي الأخرى كافة للدول النامية.[1]

تُعرَّف التحويلات على أنَّها أموال وسلع تُحوَّل إلى الأسر في الوطن عن طريق أشخاص يعملون بعيدًا عن مجتمعاتهم الأصلية، في بلدان العالم الثالث يمكن أن يكون لمثل هذه التحويلات للموارد تأثير عميق على توزيع دخل الأسرة وبالذات في المناطق الريفية. ليس بالضرورة أن يكون هذا التأثير إيجابيًّا دائمًا؛ ففي العديد من البلدان النامية لا يزال الجزء الأكبر من القوة العاملة يعيش في الريف، وتتحدث بعض الدراسات عن أثر التحويلات على الفقر وتوزيع الدخل في الريف، حيث تشير دراسة حول باكستان إلى تأثير سلبي للتحويلات في مسألة تفاوت توزيع الدخل في الريف فمن يستطيعون السفر لدول الخليج وللخارج عمومًا يغيرون ميزان الدخول وخريطة القوى الاجتماعية في قراهم ومناطقهم الريفية، وينتهي المطاف إلى تناول سوء توزيع الدخل في الريف نتيجة التحويلات الخارجية، أي إلى حالة من التفاوت الكبير وما يترتب عليها من تبعات اجتماعية وسياسية.[2]

تتناول دراسة أخرى لريتشارد أدامز هذا الوضع في مصر باعتبارها ضمن أكبر متلقي التحويلات عالميًّا، لكنه يبحث فقط في تأثير التحويلات الدولية على عدم المساواة في توزيع الدخل في الريف المصري، وتقدر دراسته أنَّ الأسر التي بها أحد العاملين بالخارج يزيد دخلها من ثلاثة إلى خمسة أضعاف الأسر الريفية الأخرى وَفقًا لنتيجة دراسة ميدانية على قرى مصرية بها نسب مرتفعة للمهاجرين بالخارج، كما يثبت بالنمذجة الاقتصادية أنَّ التحويلات الدولية لها تأثير ضار على

[1] Yang, Dean. "Migrant Remittances." *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 25, no. 3, 2011, pp. 129–51. *JSTOR*, http://www.jstor.org/stable/23049426.

[2] Chaudhry, M. Ghaffar. "Green Revolution and Redistribution of Rural Incomes: Pakistan's Experience." *The Pakistan Development Review*, vol. 21, no. 3, 1982, pp. 173–205. *JSTOR*, http://www.jstor.org/stable/41259313.

توزيع الدخل في المناطق الريفية، لأنّها تصب في الأساس لدى ذوي الدخل المرتفع.[1] ويمكن تأكيد هذا في الوضع الحالي على الأكثر، حيث ترتفع أسعار فيزا العمل بالخليج لأرقام قياسية لا تستطيع تحملها سوى الفئات ذوي الدخل المرتفع أو ملاك الأراضي وذوي المدخرات.

تحاول هذه الورقة الوقوف على أهمية تحويلات المصريين العاملين في الخارج للاقتصاد المصري، وما يتعلق بهذه التحويلات من مطالب متزايدة لأصحاب التحويلات، ومدى استجابة السلطات لهذه المطالب عبر السياسات والأدوات المختلفة.

[1] Adams, Richard H. "Worker Remittances and Inequality in Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change*, vol. 38, no. 1, 1989, pp. 45–71. *JSTOR*, http://www.jstor.org/stable/1154160

القوة الاقتصادية للمصريين في الخارج

تشير المقارنة بالأرقام بين تحويلات المصريين المغتربين وأهم مصادر التمويل الدولي الأخرى (رسوم العبور في قناة السويس- السياحة- القروض والمنح والمعونات) وتتبع تطورها عبر العِقد الماضي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١ إلى أنَّ التحويلات هي المصدر الخارجي الأكبر للتمويل الخارجي للاقتصاد المصري، ولا يفوقها في ذلك سوى مصدر داخلي هو الصادرات المصرية التي وصلت إلى ٤٣.٦ مليار دولار في ٢٠٢١ فقط، فيما تراوحت قيمتها بين ٣٠.٥٣ مليار دولار في ٢٠١١ و٢٦.٦٣ مليار دولار في ٢٠٢٠[1]، أما بالنسبة لعائدات قناة السويس فهي لم تصل إلى ربع مقدار التحويلات في أفضل حالاتها عندما حققت رقمًا قياسيًّا مقداره ٧ مليار دولار، فيما ظلت تتأرجح بين ٥.٧ - ٥.٩ مليار دولار بين ٢٠١٧-٢٠٢٠.[2] وهي أرقام هزيلة إذا ما قورنت بالمصروفات التي أنفقت على مشروعات ضخمة في نطاق القناة ثُمّ قيل لاحقًا أنّها كانت لرفع الروح المعنوية للمصريين.

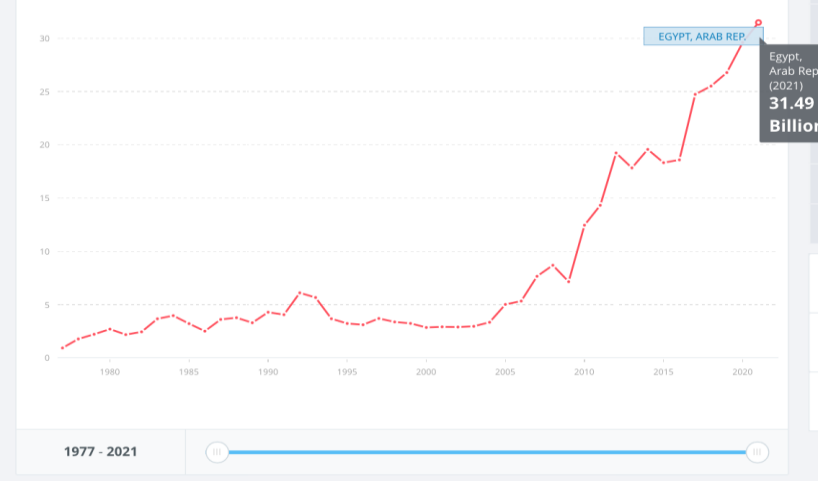

تحويلات المصريين في الخارج بالمليار دولار

وَفقًا للتقرير الاقتصادي لشمال إفريقيا الصادر في نوفمبر ٢٠٢٢، فإنَّ تحويلات المصريين بالخارج بلغت ٣١.٥ مليار دولار بنسبة ٧.٨٪ من الناتج القومي الإجمالي لمصر عام ٢٠٢١[3]، وإذا ما قورن هذا الرقم بمساهمة بعض القطاعات الرئيسية للاقتصاد في الناتج القومي الإجمالي أو حصة التدفقات المالية الأخرى من مصادر التمويل الدولي للاقتصاد المصري نجد أنَّنا إزاء مورد اقتصادي هو الأهم.

[1] World Bank, Merchandise exports (current US$) - Egypt, Arab Rep. https://is.gd/LiuK6m

[2] مصراوي، بعد تحقيق مستوى تاريخي.. تطور إيرادات قناة السويس في آخر 5 سنوات (جراف)، بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢٢، https://is.gd/4K6ORN

[3] African Development Bank Group, North Africa Economic Outlook 2022, p12, https://www.afdb.org/en/documents/north-africa-economic-outlook-2022

بحسب بيانات البنك الدولي وَفقًا للشكل رقم ١ أعلاه، فإنّنا نتحدث عن زيادات كبيرة مرتبطة بفترات تغييرات سياسية هامة، حيث ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا بعد الثورة من ١٢.٤ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى ١٩.٢ مليار دولار في ٢٠١٢، ثُمّ تذبذبت في السنوات التالية حتى ٢٠١٦[1]، وهنا يرتبط الأمر إما بالأمل وتحمل المصريين جزءًا من المسئولية بعد الثورة، أو انهيار قيمة العملة في ٢٠١٦ بعد التعويم الكبير الذي قاد الجنيه للانخفاض بنسبة تزيد على ١٠٠٪ أمام الدولار. وهو ما دفع لزيادة كبيرة في التحويلات خلال عام ٢٠١٧، ويرتبط هذا أيضًا بمعدلات التضخم التي شهدها العام نفسه جراء السياسات الكلية، فجزء من الإحساس بالمسؤولية يتجلى في زيادة التحويلات لمواجهة الزيادة الكبيرة في الأسعار والتضخم بعد عقد قرض صندوق النقد والتعويم في نوفمبر ٢٠١٦.

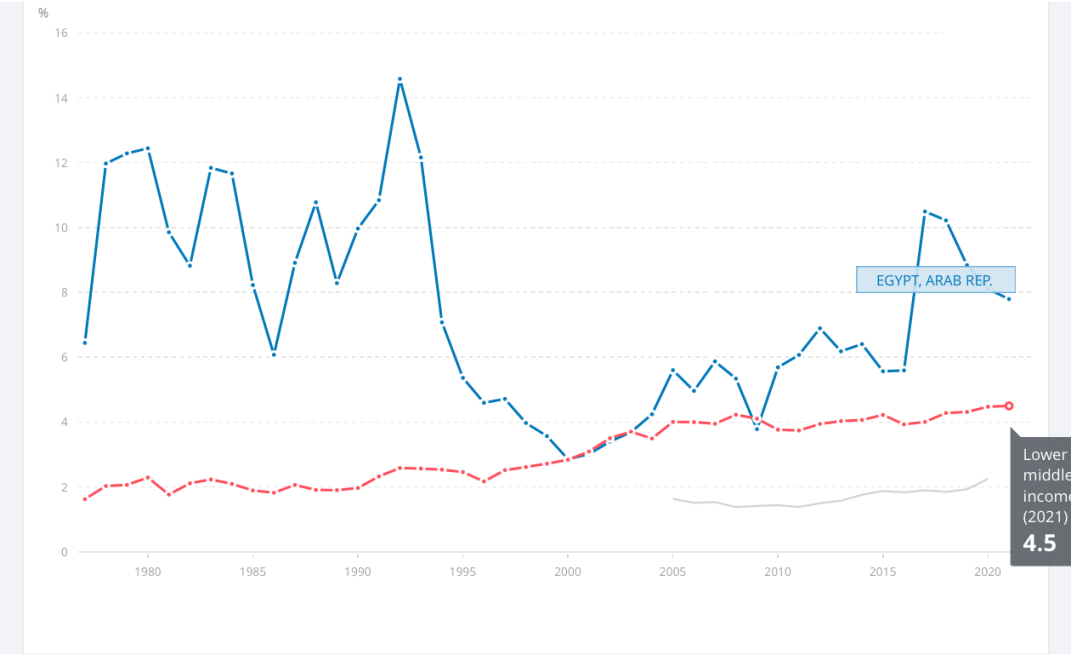

وَفقًا للشكل بلغت التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدلاتها عام ١٩٩٢ عندما كانت تمثل ١٤.٩٪ من الناتج ثُمّ تراجعت إلى حدها الأدنى ٢.٩٪ عام ٢٠٠٠، لتعود للتزايد تدريجيًّا وبشكل متذبذب في العقد الأول من الألفية حتى الثورة، كما تزايدت أهمية التحويلات أيضًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٦.٩٪ في ٢٠١٢ إلى ٧.٨٪ في ٢٠٢١، وتظل التحويلات الواردة لمصر هي الأعلى إذا ما قورنت بالبلدان في فئة الدخل الشريحة الدنيا نفسها من البلدان متوسطة الدخل، حيث تبلغ ضعف المتوسط في هذه البلدان، وأربعة أضعاف المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢١ تقريبًا.[2]

[1] World Bank, Personal transfers, receipts (BoP, current US$), https://is.gd/136ELk

[2] World Bank, Personal remittances, received (% of GDP) - Egypt, Arab Rep, https://is.gd/9eIquF

بطبيعة الحال تتأثر التحويلات بالأوضاع الاقتصادية للدول المستقبلة للعمالة، فوَفقًا لاتحاد المصارف العربية أثّر انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 في تدفقات التحويلات، حيث إنَّ نسبة كبيرة من المهاجرين المصريين يقيمون ويعملون في الدول العربية المصدرة للنفط، وبالتحديد دول الخليج. وقد شهدت نسبة نمو التحويلات انخفاضًا في مصر، وذلك من 9.7 % عام 2014 إلى 0.7 % عام 2015، إذ إنَّ أكثر من 71.5 % من التحويلات إلى مصر مصدرها دول الخليج.[1]

كما تتأثر التحويلات أيضًا بالعلاقات السياسية بين مصر والبلدان الأخرى، إذ تربط بعضها التضييقات أو التوسع في تصاريح الإقامة وسياسات الاستقدام باستجابة الحكومة المصرية لبعض شروطها، وكذلك المواقف التي يتخذها الإعلام المصري تجاه هذه البلدان.

بالاستناد لأحدث التقارير الصادرة عن البنك الدولي لشهر مايو٢٠٢٢، ففي عام ٢٠٢١ احتلّت مصر المرتبة الخامسة عالميًّا بعد الهند والمكسيك والصين والفلبين، والأولى من حيث أكثر الدول المتلقين للتحويلات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بقيمة بلغت 31.5 مليار دولار، هذا الرقم شديد الدلالة بالنسبة لمصر إذ إنَّه أعلى من قيمة الصادرات المصرية في العام نفسه.[2]

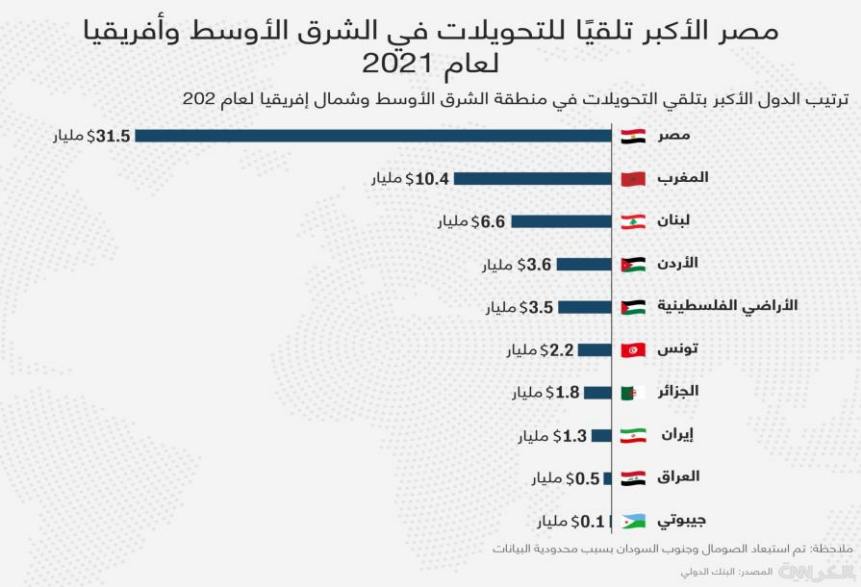

[1] اتحاد المصارف العربية، تحويلات العاملين في الخارج من الدول العربية وإليها، https://is.gd/EwH5pu

[2] سي إن إن عربية، الدول الـ10 الأكثر تلقيًا للتحويلات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢٢، https://is.gd/goOuhR

تحوز التحويلات أهمية كبيرة سواء في حياة الأسر المتلقية للتحويلات ووقايتها من الوقوع تحت خط الفقر وتحسين معيشتها أم على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات المختلفة للاقتصاد، فمن ناحية تحرك هذه التحويلات السوق العقاري تحركًا كبيرًا، وهو القطاع الأساسي على أجندة أولويات الحكومة المصرية لعقود، وإن كانت التخبطات القانونية الحالية المتعلقة بتراخيص البناء ومخالفاته أو التخبطات المالية المتعلقة بتذبذب سعر العملة قد أثرت كثيرًا على التحويلات، إلا أنَّها لا تزال المورد الاقتصادي الأساسي للتمويل الدولي، وهو تقريبًا المصدر الوحيد غير المشروط للتحويلات لمصر.

سياسات الدولة لاستقطاب أموال المغتربين

برصد وتتبع الخطاب الحكومي الموجه للجاليات المصرية في الخارج وما سُنَّ من قوانين واتُخِذ من سياسات لاستقطاب المزيد من التحويلات أو لمحاولة السيطرة على الأصوات المعارضة في الخارج يمكننا أن نشير للآتي:

أنشأت الحكومة المصرية وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج في عام 2015، وحتى الآن لا توجد صلاحيات محددة للوزارة التي أسند إليها بعضًا من مهام وزارة القوى العاملة والهجرة، فلا توجد لدى الوزارة بعد مرور 8 أعوام على إنشائها أي قاعدة بيانات أو تقارير موثقة حول المصريين في الخارج على سبيل المثال، رغم أنَّ هذا الأمر يسهل ضبطه عبر نظام المطارات والمنافذ وبيانات وزارة الداخلية حول الجوازات والتحركات.

وتنتشر أرقام وتقديرات متضاربة على لسان الوزيرة حول أعداد المصريين في الخارج ما بين ١٣ مليون بحسب تقرير لليوم السابع في ٢٠٢٠[1]، في حين أنَّ الوزيرة نفسها صرحت لبرنامج الحكاية في مارس ٢٠١٩ بأنَّ عدد المصريين في الخارج يتراوح من ١٣ إلي ١٤ مليون.[2] هذا يعني غياب كامل للبيانات الدقيقة لدى الوزارة عن المصريين في الخارج وهو أحد أوليات وضع سياسة موضوعية تجاههم.

بدأت الوزارة محاولة كبيرة للسيطرة على الجاليات المصرية في الخارج سواء عبر الروابط والجمعيات والصفحات الشهيرة للجاليات في البلدان العربية أم عبر التنسيق الأمني المصري الخليجي لمحاولة تصفية أي معارضة للنظام المصري على هذه الصفحات، المشكلة أنَّ للوزيرة السابقة ذاتها تصريحات تصب في هذا الاتجاه وبالذات تصريحها الذي أثار الجدل في كندا يوليو ٢٠١٩، حيث جرى تسريب مقطع فيديو يظهرها وهي تحذر أي شخص يتحدث بسوء عن مصر في الخارج قائلة "أي

[1] اليوم السابع، وزيرة الهجرة: 13 مليون مصري بالخارج بشكل تقديري ونسعى للتواصل معهم، بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٠، https://is.gd/Xdow4i

[2] قناة برنامج الحكاية على يوتيوب، وزيرة الهجرة عدد المصريين في الخارج من 13 إلي 14 مليون، بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩، https://is.gd/rZ3pyH

حد يقول كلمة على بلدنا يتقطع" وقد انتشر المقطع بسرعة على مواقع التواصل الاجتماعي مصحوبًا بسيل من التعليقات الغاضبة التي وصلت حد المطالبة برفع دعوى قضائية ضدها في المحاكم الدولية بتهمة التحريض على القتل. فقد رأى قطاع من المغردين أنَّ تصريحات الوزيرة تتضمن تهديدًا مباشرًا لأفراد الجاليات المصرية في الخارج، إذا انتقدوا الأوضاع في مصر أو شاركوا في فعاليات تناقش سجل حقوق الإنسان في البلاد.[1] ولعل مؤتمرات الكيانات المصرية بالخارج تمثل أحد أدوات السيطرة على هذه الجاليات وتجييشها لصالح العديد من الأفكار الشعبوية للنظام ومنها محاولات استثمار أموال المصريين المغتربين على طريقة الريان وتوظيف الأموال وهي التوصية التي خرج بها المؤتمر الثالث لهذه الكيانات بالعاصمة الإدارية الجديدة.[2]

بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، نشرت الجريدة الرسمية في عددها ٤٣ نص القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٢، بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، والمعروف بقانون سيارات المصريين في الخارج، يسمح للمغترب باستيراد سيارة معفاة من الضرائب والرسوم مقابل سداد مبلغ مالي يُحَوّل من الخارج بالعملة الأجنبية لصالح حساب تابع لوزارة المالية، على أن يُسترد بعد ٥ سنوات بالمقابل المحلي للعملة الأجنبية، والذي يحدده البنك المركزي وقت السداد[3].

بتاريخ ١٤ نوفمبر صدر القرار رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن لائحة تنفيذ قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين بالخارج، وهلل الإعلام المصري كثيرًا لما يمكن أن يحققه ذلك القرار سواء للمصريين في الخارج من تيسيرات وفوائد، أم للدولة المصرية من توفير للعملة الصعبة جراء ما يقتضيه من إيداع مبلغ يساوي 100% من قيمة إجمالي الضرائب والرسوم التي يتعين أداؤها للإفراج عن السيارة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول والضريبة الجمركية ورسم تنمية الموارد المالية للدولة وغيرها من الرسوم الإدارية الأخرى التي تستحق للخزانة العامة للدولة، أو لإحدى الجهات العامة، بمناسبة واقعة الاستيراد وَفقًا للقوانين واللوائح. وتحتسب هذه القيم والرسوم وَفقًا لنوع السيارة من قبل التطبيق الإلكتروني المنشأ لهذا الغرض. وقد احتوى القرار على العديد من الإجراءات التي تتطلب تصديق عدة أوراق من الخارج بالإضافة لاحتساب عدة رسوم[4] قد تجعل قيمة السيارة المستوردة من الخارج أغلى من نظيرتها المباعة في مصر.

---

[1] موقع قناة بي بي سي عربية، "أي حد يقول كلمة على بلدنا يتقطع" تصريح وزيرة مصرية يثير جدلا، بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٩، https://is.gd/3t3qHp

[2] الجزيرة نت، استثمار أموال المصريين بالخارج.. هل يكون طوق النجاة لأزمة الدولار في مصر؟، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٢، https://is.gd/RCx8WE

[3] للاطلاع على نص القانون، يمكن مراجعة موقع الجريدة الرسمية، العدد ٤٣، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧، https://is.gd/Fhs99x

[4] موقع مصراوي، الحكومة تصدر القواعد المنفذة لأحكام قانون منح تيسيرات للمصريين بالخارج، بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢، https://is.gd/FnqGu2

لكن واجه هذا القانون حينها حملة قوية من طرف المصريين في الخارج والداخل للرد على هذه المبالغات وعلى بعض الإجراءات الصعبة لتنفيذ القرار، وتحت ضغوط هذه الجاليات وكذلك تحسبًا لعدم إقبال المصريين في الخارج على البرنامج وافق مجلس الوزراء في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢ على مشروع القرار الخاص بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين بالخارج، وذلك سعيًا لمنح المزيد من التيسيرات بما يحقق الأهداف المنشودة.

بينما تبالغ الحكومة المصرية في تقدير تأثير هذا البرنامج لإدخال السيارات دون جمارك للمصريين بالخارج، بالتحايل على تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي التي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ منذ العام ٢٠٠٩، لكن أُجِل عدة مرات لصالح كبار المستوردين في سوق السيارات المصري، فإنَّ الواقع يقول أنَّ الغالبية من المصريين في الخارج لن تنخدع بهذه المحاولة لاستقطاب أموالهم وربط قيمة الجمرك كوديعة دولارية لخمس سنوات، لأنَّ الثقة في الحكومة والسلطة السياسية برمتها مهتزة بشدة.

لا يزال الموضوع شديد الغموض ويشكو المغتربون في الخليج وهم الأكثرية العددية وأصحاب نحو ثلاثة أرباع التحويلات، من أنَّ الدولة تميز المواطنين المقيمين في أوروبا والولايات المتحدة ولا تتعامل مع المغتربين في هذه المسألة على قدم المساواة، حيث تحتسب قيمة الجمارك أعلى للمقيمين في الخليج، بينما الأصل أن تُطَبق اتفاقية تحرير التجارة مع أوروبا حسب منشأ السيارة وليس شرط إقامة المغترب في أوروبا وهو ما يطالب به المغتربون في الخليج. بمعنى آخر فإنَّ المغترب المقيم في الخليج إذا حاول إدخال سيارة أوروبية المنشأ مطابقة للمواصفات كما تذكرها المبادرة، فإنّه لن يحصل على التسهيلات الجمركية نفسها، رغم أنَّ الاتفاقية مرتبطة بمنشأ السيارة وليس بالبلد المقيم، وهو ما يعني تخبطًا حكوميًّا في تطبيق المبادرة ومحاولة للتحايل على مسألة إلغاء التعريفة الجمركية ذاتها بل وإضافة ضريبة قيمة مضافة مرتفعة على سعر السيارة.

كذلك استحدثت الحكومة والبنوك المصرية عدة برامج لمحاولة استقطاب أموال المصريين في الخارج ومنها:

1-شهادة بلادي الدولارية:

في ٢٠١٦ في محاولة عاجلة لاستقطاب أموال المصريين في الخارج لمواجهة أزمة انهيار العملة في ذلك التوقيت وقبل الحصول على قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار، أصدرت ثلاثة بنوك هي الأهلي ومصر والقاهرة وثيقة ادخار عرفت بشهادة بلادي الدولارية للمغتربين مخصصة للمصريين العاملين في الخارج، ويمكن الاكتتاب فيها بحد أدنى 100 دولار ، يبلغ العائد 5.5% سنويًّا على الشهادة مدة 5 سنوات و 4.5% على الشهادة مدة 3 سنوات و 3.5% على

الشهادة مدة سنة واحدة.[1] ومنذ ذلك الحين أصبحت إحدى مهام الوزيرة تكرار دعوة المصريين في الخارج للاستثمار في شهادة بلادي الدولارية وغيرها من البرامج الاستثمارية الأخرى، كما لو كانت مندوبة استثمار. وفور إصدارها سارعت الصحف المصرية للتأكيد على أنَّ الحصيلة المتوقعة من بيع هذه الشهادات سوف تتجاوز ٢ مليار دولار.[2]

لكن بعد مرور قرابة أربعة أشهر على إصدارها بلغت الحصيلة ٦٠٠ مليون دولار فقط بحسب تقرير لجريدة البورصة[3]، وكان ذلك قبل أشهر قليلة من الانهيار الكبير لسعر الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ حيث فقد نصف قيمته أمام الدولار، وبالتالي انخفضت الثقة لدى المصريين في مثل هذه الشهادات وقدرة الحكومة والبنوك على ضمان سداد أصولها أو فوائدها بالعملة الأجنبية، ومن ثَمّ لم تصدر تقارير تفصيلية عن حصيلة تلك الشهادات مرة أخرى.

٢- مشروع إسكان المصريين بالخارج بيت الوطن:

في إطار استمرار نشاط الدولة المصرية كتاجر في الأراضي فإنّها طرحت عدة قطع أراضي للاستثمار بالدولار للمصريين في الخارج، ففي المرحلة الثامنة وحدها من المشروع طُرِحَ 6444 قطعة أرض سكنية، و10014 قطعة أرض مقابر، و198 قطعة أرض بنشاط مختلط، و2709 وحدات سكنية فاخرة، و468 وحدة سكنية "إسكان متوسط - فوق المتوسط"، و95 وحدة تجارية وإدارية و57 فيلا.

وإذا نظرنا للأسعار فإنّنا إزاء أسعار خيالية للمتر تتراوح بين أقل سعر في مشروع جنة للإسكان الفاخر ٥٤٠ دولارًا في دمياط الجديدة و٧٠٢ دولار في الشيخ زايد، حتى إنَّ أسعار الإسكان المتوسط في قطع الأراضي، فإنّنا نتحدث عن شريحة يتوافر لديها مدخرات بقيمة ٧٥ ألف دولار على الأقل لتكون مؤهلة للتقديم لأقل عروض المشروع ثمنًا[4]. مثل هذه المشروعات تثير السخرية على مواقع التواصل بالذات بين الجاليات المصرية في الخليج العربي حيث الغالبية العظمى من هؤلاء عمالة تعمل بأدنى الأجور ولا تمتلك مثل تلك المدخرات إلا بعد عدة سنوات إذا امتلكتها أصلًا، أي أنَّنا إزاء مأسسة للتفاوت بين المصريين في الخارج وبعضهم البعض، وبينهم وبين مصريي الداخل. كما أنَّ هذه الأسعار أغلى بكثير من أسعار العقارات المماثلة في بلدان منافسة عقاريًّا كالإمارات وتركيا أو حتى إسبانيا والبرتغال، وهو ما يجعل العديد من الأسر المصرية تفضل الاستثمار في تلك البلدان.

---

[1] جريدة المال، تفاصيل شهادة بلادى الدولارية للمغتربين فى "سؤال وجواب"، بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠١٦، https://is.gd/80t1Ho

[2] صدى البلد، "موديز": توقعات بوصول حصيلة شهادات الادخار الدولارية لملياري دولار، بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٦، https://www.elbalad.news/2034886

[3] جريدة البورصة، 600 مليون دولار حصيلة شهادة "بلادي" الدولارية بالبنوك العامة منذ مارس، بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦، https://is.gd/taSf8j

[4] مصراوي، بعد فتح باب الحجز.. أسعار شقق وأراضي بيت الوطن وموعد انتهاء التقديم، بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢، https://is.gd/83t6bx

قد يظن البعض بسطحية شديدة أنَّ المصريين في الخارج أكبر المستفيدين من انهيار سعر العملة، لكن يؤدي الاضطراب في السياسات الكلية المتعلقة بتقلبات سعر الصرف والناجمة تحديدًا عن مشروطيات دولية متعلقة ببرامج الاقتراض الشره الذي تورطت فيه الحكومة المصرية منذ ٢٠١٣ بديون لتمويل مشروعات قومية كبرى غير مدروسة جيدًا، إلى تذبذب في تدفقات التحويلات من الخارج فما يستفيده هؤلاء المصريون في الخارج من انخفاض قيمة العملة من ناحية يخسرونه جراء التضخم من ناحية أخرى. أيضًا فإنَّ مثل هذا التذبذب والتفاوت الشديد في الأسعار بين السوق الرسمي وغير الرسمي يجعل المصريون في الخارج يميلون أكثر إلى التعامل في الأسواق غير الرسمية بما تحمله من مخاطر ورسوم تختلف بشدة من شخص لآخر.

سبق أن أشار الخبير الاقتصادي عمر الشنيطي إلى أنَّ قيمة التحويلات في السوق غير الرسمي قد تصل لثلث التحويلات التي تتم بالطرق الرسمية عبر البنوك، وذلك بِناءً على مسح شامل أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يشير إلى أنّ ثلثي العاملين بالخارج يعتمدون على التحويلات البنكية لتحويل الأموال لمصر، أما الثلث الآخر فيكون من خلال الأصدقاء والوكلاء. ولذلك فإنَّ الحجم الحقيقي لتحويلات المصريين بالخارج يفوق الرقم الرسمي بالنصف في المعتاد[1]، أي أنَّنا نتحدث عن ما يزيد عن ١٠ مليارات دولار وهو رقم ضخم، وإنَّ تنظيم التداول بين المصريين في الخارج والمتعاملين في السوق غير الرسمي هذا أو محاولة رسمنته يتطلب حلولًا ابتكارية حتى لو اقتضى الأمر تصفير الرسوم التي تفرضها البنوك على هذه التحويلات فإنَّ البلاد ستكون مستفيدة من تدفق هذا الرقم عبر القنوات الرسمية إذ سيعزز من ميزان مدفوعاتها للخارج تعزيزًا كبيرًا، ويحسن صورتها أمام المستثمرين الأجانب ويؤدي دورًا أفضل حتى مما يروج بأنَّ القروض تؤديه أمام مؤسسات التصنيف الدولية.

٣- فكرة إنشاء شركة لاستثمار أموال المصريين في الخارج:

بدأت الفكرة عند بعض الخبراء الاقتصاديين المقربين من النظام وكذلك أصحاب شركات للتطوير العقاري تستهدف استقطاب أموال المصريين المغتربين للاستثمار في المشروعات العملاقة التي يطلقها النظام مثل العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة، ويستند طرح الفكرة إلى أنّه يمكن للمصريين في الخارج أن يقوموا بحل أزمة مصر المتعلقة باستحواذ الشركات الأجنبية على الأصول عبر إنشاء شركة بنظام الأسهم، وتشتري هذه الشركة الشركات والمصانع المطروحة للبيع بدلًا من الشركات الأجنبية، ثُمّ يبدو أنَّ هؤلاء قد أقنعوا سها جندي الوزيرة الجديدة للهجرة بتلك الفكرة، فوَفقًا لموقع

[1] عمر الشنيطي، المصريون بالخارج.. الكنز المفقود، بوابة الشروق بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٦، https://is.gd/24nhRJ

الشرق بلومبرج تسعى مصر خلال عام ٢٠٢٣ لإنشاء شركة مخصصة لاستقبال استثمارات المصريين العاملين في الخارج بهدف ضخ هذه الأموال في المشروعات القومية التي تحقق عائدًا كبيرًا.[1]

وبغض النظر عن حسن أو سوء نية من يطرحون هذه الأفكار فهناك عدة ملاحظات يمكن مناقشتها أهمها أنَّ أصحاب هذه الأفكار ربما لم يمر بذهنهم ضعف الثقة في الدولة ومؤسساتها وإجراءاتها وفي النظام السياسي الحالي، وأول الأدلة أنّه حتى الشركاء الاستراتيجيين الذين دعموا النظام بودائع وقروض ومعونات إنمائية مكثفة واستثمارات مباشرة، أصبحوا شديدي القلق على أموالهم وعلى مستقبل النظام، ولا يضخون أموالًا جديدة إلا مقابل الاستحواذ على مشروعات استراتيجية رابحة، وكذلك قيام عدة مستثمرين مصريين بالاحتماء بشركاتهم الأجنبية المؤسسة في الملاذات الضريبية الآمنة لتسيير أمورهم. فإذا كان هذا حال الدول فما بالنا بأشخاص لا يملكون من أمرهم شيئًا في الداخل ولا الخارج وليس لديهم صوت مسموع لدى النظام السياسي؟

مؤخرًا أيضًا برزت فكرة تصدير الأطباء والمهندسين المصريين للخارج والتي نادى بها رئيس اللجنة الرياضية بمجلس الشيوخ أحمد أبوهشيمة، حيث قال "لا بد أن يكون لدينا عمالة مدربة من مهندسين وأطباء لتصديرهم للخارج، لأنَّهم يمثلون مصدرًا من مصادر النقد الأجنبي لمصر"[2] وهو طرح أشبه بتجارة الرقيق يعني انفصال هذه النخبة الحاكمة عن المجتمع المصري الذي يعاني أحد أقل نسب الأطباء للمواطنين، ويعاني هجرة الأطباء للخارج، ويحتاج خُططًا لاستقطاب هؤلاء للعمل بالسوق المحلي.

الدولة المصرية والمصريين في الخارج أي نجاعة للسياسات؟

في هذه النقطة نحاول تقييم مدى نجاح أو فشل السياسات التي تناولناها خلال النقاط السابقة في استقطاب المزيد من الدعم الخارجي عبر المصريين في الخارج، وأي عوامل تؤثر في تدفق هذه التحويلات مثل التقلب في سعر العملة والضائقة المالية التي تعيشها الأسر في الداخل وغيرها.

بينما تركز الدولة في مصر على الأثر الإيجابي للتحويلات وتضخمه، تتجاهل عن عمد الآثار الأخرى، وإذا كانت الدراسات تشير إلى أنّه يوجد دليل قوي على أنّ التحويلات قد ساعدت الدول النامية والأقل نموًا في الحفاظ على الاستقرار في حسابها الجاري وفي ميزان المدفوعات، وضمان توفر احتياطات العملة الأجنبية وتحسين الجدارة الائتمانية في الاقتراض الخارجي ودعم الطلب الكلي، فإنَّ التحويلات تلعب دورًا حيويًّا في توسيع قاعدة الودائع، ودعم سيولة القطاع المصرفي

[1] الشرق بلومبرج، مصر تتأهب لإنشاء شركة لاستثمار أموال المغتربين بحلول 2023، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢، https://is.gd/SrjPMv

[2] المصري اليوم، أحمد أبو هشيمة يدعو لـ«تصدير الأطباء والمهندسين للخارج» : «هيجيبوا عملة صعبة»، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢، https://is.gd/ksquPi

ومساعدته في تمويل القطاعين العام والخاص. مع ذلك، وعلى الرغم من التحويلات الضخمة التي تتلقاها الدول العربية المصدّرة للعمالة، لا تزال عدة عوائق تحصر استخدام التحويلات في استهلاك الأسر، وتعوق دور هذه التحويلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة. وتشمل هذه المعوقات غياب الاستراتيجيات الوطنية لاستخدام تلك التحويلات في التنمية والضعف النسبي للبنية التحتية المالية المرتبطة بالتحويلات والكلفة المرتفعة لتحويل الأموال إلى الدول العربية والنقص في المعلومات حول الحجم الفعلي للتحويلات، وخاصة عبر القنوات غير الرسمية.[1]

بينما يقتضي الاهتمام بتحويلات المصريين في الخارج فتح وتوسيع الأسواق الخارجية أمام هذه العمالة، فإنَّ السياسات الخارجية التي اتبعتها الحكومة المصرية ساهمت مباشرة في الحد من فرصة توسع أسواق العمالة المصرية في الخارج، فالموقف المرتبك من الأزمة الليبية والاقتران بالموقف الإماراتي السعودي من الحكومة في طرابلس لفترة طويلة، عطل أي إمكانية لإعادة فتح السوق الليبي أمام العمالة المصرية، بل إنَّ ما تفعله الحكومة المصرية مؤخرًا من إثارة الجدل حول شرعية حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة[2] يعد مثالًا للفشل الذريع في هذا الاتجاه فهي الحكومة نفسها التي أعلن السيسي دعمه الكامل لها فور تشكيلها واعتبر وجودها تطورًا جيدًا آنذاك[3]، و تفاخرت مصر وإعلامها بالتوصل لعدة اتفاقات معها لتصدير العمالة والمشاركة في إعادة الإعمار سواء خلال زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى طرابلس في أبريل ٢٠٢١ والتي وصفها الإعلام ورئيس الوزراء نفسه بالتاريخية مبشرًا بازدهار العلاقات[4]، أم حتى الزيارة اللاحقة للدبيبة للقاهرة في سبتمبر من العام نفسه. وقد توقع وزير القوى العاملة المصري محمد سعفان، في عام 2021 مشاركة 3 ملايين عامل مصري في إعادة إعمار ليبيا، موضحًا أنَّ السنوات العشر الماضية شهدت عودة 3 ملايين عامل مصري من ليبيا بسبب الاضطرابات الداخلية التي شهدتها الجارة الغربية.[5] المشكلة أنَّ السعودية والإمارات لم تستوعبا أعدادًا أكبر من العمالة المصرية خلال السنوات الثماني الماضية، بل تراجعت أعداد المصريين هناك بشدة في السنوات الأخيرة جراء أزمة أسعار النفط وبدء تطبيق خُطط السعودة، وكذلك خُطة السعودية ٢٠٣٠ وما تفرضه من رسوم مبالغة على الوافدين وأسرهم.

---

[1] اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره.

[2] حيث وصف شكري حكومة الدبيبة بالمنتهية ولايتها في أكتوبر ٢٠٢٢ وغادر الوفد المصري قاعة اجتماعات الجامعة العربية أثناء كلمة وزيرة الخارجية الليبية، لمزيد من التفصيل في هذا يمكن مراجعة العربية نت، شكري: يجب اتخاذ موقف أممي حول شرعية حكومة الدبيبة، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٢١، https://is.gd/a4Y5cL

[3] وكالة الأناضول للأنباء، السيسي يعلن "دعم مصر الكامل" للحكومة الليبية برئاسة الدبيبة، بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢١، https://is.gd/MeoNZE

[4] بوابة الشروق، مدبولي من ليبيا: علاقتنا تدوم إلى قيام الساعة.. والفترة المقبلة ستشهد ازدهارا بين الشعبين، بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢١، https://is.gd/vcPFKu

[5] الجزيرة نت، 3 ملايين عامل مصري يشاركون في إعادة إعمار ليبيا، بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢١، https://is.gd/NyudSf

استمرارًا للسياسات الفاشلة وبدلًا من تحسين العلاقات مع الشعوب والدول المضيفة لهذه العمالة، فقد استحدثت الحكومة في مصر خلال مارس ٢٠٢١ رسم دخول للكويتيين إلى مصر مقداره ٢٥ دولارًا، وأثارت رسوم الفيزا تلك غضبًا ونقاشًا سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أم الإعلام الدولي، فعلى سبيل المثال قال المحلل السياسي إبراهيم دشتي "رسوم دخول الكويتي لمصر 25 دولارًا! هل يعقل مقابل كل ما تقدمه الكويت إلى مصر، تستحدث الحكومة المصرية معاملة جديدة مع الكويتيين في دخولهم إلى مصر برسوم للفيزا"، وأثارت تغريدة الدشتي موجة غضب واسعة في الكويت، ما دفع عددًا من النواب في مجلس الأمة للمطالبة بتطبيق مبدأ "المعاملة بالمثل"[1] وهو الأمر الذي أقره مجلس الأمة الكويتي في أكتوبر ٢٠٢٢، حيث عُدِلَ القرار الخاص برسوم التأشيرات، وبناءً عليه قررت وزارة الداخلية في الكويت فرض رسوم تُقدر بـ30 دولارًا أميركيًا عند إصدار أي نوع من أنواع تأشيرات الدخول للمصريين تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، الأمر الذي أثار غضبًا بين المصريين المقيمين هناك[2].

بالبحث خلف هذه القرارات يتضح أنَّ ما فرضته السلطات المصرية ليس على الكويتيين فقط، وإنّما على جميع مواطني الدول العربية، ومثل هذه القرارات تزيد وضع المصريين في تلك البلدان تعقيدًا إذ تغذي التيارات الشعبوية المعادية للمصريين والتي تتزايد مؤخرًا، وتعطيها أسبابًا موضوعية ترتفع فيها أصوات المعاملة بالمثل، وأصوات سياسات توطين الوظائف والقطاعات أو استقدام عمالة من بلدان أخرى.

المعضلة هنا أنَّ من اتخذ هذا القرار في مصر إما أنّه لم يقرأ عن مبدأ المعاملة بالمثل وهذه كارثة، أو لم يدرس الرياضيات والمنطق مطلقًا أو لا يهمه المصريين في الخارج وهذه كارثة أكبر، فبحسبة يسيرة كان بإمكانه أن يعرف أنَّ المصريين في دول الخليج أكبر بكثير من حجم السياحة العربية في مصر، وبالتالي فالحصيلة التي سوف تدخل لمصر من مثل هذه الرسوم أقل بكثير مما ستحصله تلك البلدان، وإذا كان يُرَوَج لهذه الرسوم باعتبارها جزءًا من حل أزمة العملة، فإنَّها كمن أطلق رصاصة على خصمه فردت في صدره قتلته أولًا، لأنَّ القادمين قد يطلبون الدولار من البنوك المصرية في المطارات، كما أنَّ المصريين سيطلبون دولارات من البنوك المصرية قبل سفرهم، ما يشكل ضغطًا إضافيًا على سعر العملة المصرية.

برغم إنشاء وزارة مختصة بشئون الهجرة، فإنَّ هذا الملف ظل معلقًا بين وزارات الخارجية والقوى العاملة ووزارة الهجرة، ولا تزال الإحصاءات والتصريحات الرسمية متضاربة حول حجم العمالة المصرية في الخارج على سبيل المثال بين الوزارة

[1] بي بي سي عربية، مصر والكويت: رسوم فيزا تثير غضبا ونقاشا بين كويتيين ومصريين، فما السبب؟، ٥ مايو ٢٠٢٢، https://is.gd/798aq5

[2] موقع قناة الحرة، المعاملة بالمثل.. قرار كويتي جديد بشأن "دخول المصريين"، بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢، https://is.gd/UR7x8m

التي تقدرهم بـ١٤ مليون مصريًّا في الخارج والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الذي يقدرهم ما بين تسعة ملايين وتسعة ملايين ونصف المليون.[1]

قد رأينا آثار تعلق هذا الملف بين الوزارات المختلفة في سوء تنسيق عملية إجلاء المصريين العالقين في الخارج في أثناء أزمة كورونا وبالذات في السعودية والكويت، حيث كان الوضع مزريًّا في المعسكرات التي حُجِزوا فيها للعزل وكذلك ملف المخالفين في هذه البلدان، كما رأيناه مؤخرًا في إجلاء المصريين في أوكرانيا حيث لم يتم التحرك الملف إلا بعد ضغوط كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، ووصول الأزمة للإعلام الدولي واتخذت طابعًا سياسيًّا وسجالًا بين العالقين من جهة والنظام ومؤيديه من جهة[2].

يمكن القول إنَّ الدولة المصرية تراجعت في الكثير من سياساتها وقدمت تنازلات مقابل الأصوات العالية الناقدة لبعض هذه السياسات، وقد حدث هذا على الأقل في ملف التعامل مع العالقين في أزمة كورونا ومشروع سيارات المصريين في الخارج، والذي عُدِلَ ولا يمكن التنبؤ بنجاحه بالطريقة التي تروج بها الحكومة والإعلام الرديف لهذا النجاح، فالأموال وحركتها تتبع رأس المال، وهو كما يقال جبان إزاء عدم الاستقرار السياسي الداخلي، كما أنَّ المصريين في الخارج بدأت لديهم موجة من إدراك قوتهم كقائمين بالتحويلات ودافعي ضرائب ورسوم مادية ومعنوية لغربتهم، وبالتالي فانخراطهم في أي مشروعات برعاية هذه الحكومات يقتضي تمثيلًا حقيقيًّا وليس تمثيلًا شكليًّا، كما أنَّ العديد منهم وبرغم محاولات جرهم لخطابات شعبوية، بدأوا بالتصرف بعقلانية ورشادة حيث ترتفع أصوات المقارنة بين مستوى البيروقراطية والتحديث في مصر وفي بلدان الخليج التي تسارعت وتيرة التحديث المادي والبيروقراطي فيها، وكذلك ما تقدمه الدولة من خدمات ناهيك بالمقيمين في بلدان أوروبا والأميركتين والبلاد الأخرى، حيث ترتفع بينهم المطالب السياسية المتعلقة بالإصلاح والتغيير الديمقراطي ورفض الحكم العسكري.

قد تكون الدولة المصرية ناجحة جزئيًّا في إسكات الأصوات المعارضة لها من الجاليات المصرية في الخليج، وجعل هذه الأصوات حبيسة مواقع التواصل الاجتماعي وقضايا اجتماعية مثل نقل جثث المتوفين أو حتى تسهيلات الأوراق والإجراءات القنصلية ومتابعة القضايا العمالية في الخارج. لكن هذا النجاح مرتبط بقدرتها على التنسيق الأمني والسياسي مع دول الخليج، ويبقى الصوت الأعلى للمصريين في الخارج قادمًا من أوروبا والولايات المتحدة وهو الأكثر

[1] أسماء سرور، في اليوم العالمي للهجرة.. تعرف على خريطة توزيع المصريين المقيمين بالخارج، بوابة الشروق، بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٢١، https://is.gd/7cZNRx

[2] الجزيرة نت، أزمة العالقين بالخارج تعيد وسم "السيسي عار علي مصر" للصدارة بتويتر، بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٠، https://is.gd/F9wtws

إزعاجًا للحكومة وصولًا إلى حد تعطيله التفاهمات مع العديد من البلدان، وإحداث قلق موسمي متعلق بمراجعات حقوق الإنسان سواء في البرلمان الأوروبي أم الجمعية العامة للأمم المتحدة.

برغم إنشاء عدة برامج مصرفية وإسكانية وغيرها، ومحاولات عدة لاستقطاب المزيد من أموال المصريين في الخارج، إلا أنَّ الانفصال بين الطاقم الرسمي الذي عادة ما يستبعد أبناء العاملين في الخارج سواء من الالتحاق في السلك الدبلوماسي والقنصلي أم التجاري أو حتى مستشاري وزارة القوى العاملة في الخارج، والمصريين المغتربين الذين تغيب البيانات الرسمية عنهم، وهم فئة غير مدروسة بدقة. وبالنظر من داخل الظاهرة يمكن الإشارة إلى أنَّ معظم تحويلات المغتربين من المصريين ترتبط بالضوائق المالية في الداخل وروح التضامن والمسئولية، وتذهب لتلبية احتياجات ذويهم اليومية الضرورية، وبالكاد تكفي مع الأرقام القياسية للتضخم المرتفع جدًّا في مصر، والذي ارتفع أيضًا مؤخرًا في بلدان الاستقبال كافة سواء في الخليج أم أوروبا، ما يحد من جدوى العديد من تلك البرامج وقدرتها على جلب المزيد من التحويلات للداخل.

بل إنَّ الدولة المصرية ضاعفت الرسوم القنصلية كافة عدة مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة فقط، بحيث يمكن القول بأنَّ الخدمات القنصلية المصرية ضمن الأغلى عالميًّا إن لم تكن الأغلى. ويشكو المصريون على مواقع التواصل من تردي الخدمات القنصلية وبطئها الشديد فتصديق ورقة واحدة يكلف ٥٠ دولارًا على الأقل كما أنَّه يستغرق أسبوعين في أحسن الأحوال، ويتطلب أخذ موعد عن طريق حساب الفيسبوك الشخصي في إجراء غريب لا يمكن أن يفهم منه إلا أنّه إجراء للتجسس على هؤلاء المصريين ومراقبتهم، وتزداد هذه الخدمات سوءًا في البلدان التي تتركز فيها العمالة المصرية بشدة حيث الزحام والتأخير وبعد المسافات بين المقار الدبلوماسية ومناطق الإقامة للمغتربين ما يقتضي تضييع أكثر من يومي عمل لتخليص ورقة رسمية، وربّما يرجع ذلك لقلة عدد العاملين بالقنصليات وعدم تزويدها بأنظمة حديثة تربطها بنظام وزارة الداخلية وأنظمة المعلومات الخاصة بالوزارات المختلفة في مصر مباشرة وتمكنهم من إنهاء الإجراءات بسرعة.

الخاتمة

يتزايد الدور الاقتصادي للمصريين في الخارج، وتتزايد معه أهميته للاقتصاد المصري، وترتفع التحويلات وقت الأزمات سواء كنوع من الإحساس بالمسئولية تجاه الوطن، أم حتى كتوجه برجماتي لاستغلال الأسعار المرتفعة للعملة الصعبة في تمويل بناء مساكن أو شراء الأراضي الزراعية والسكنية والمحال التجارية والعقارات بأنواعها كافة، وبالتالي للتحويلات أهمية في مناحي الاقتصاد كافة، حتى وإن كانت لها تأثيرات جانبية في التفاوت ينبغي دراستها وعمل سياسات للحد منها.

تتعامل الحكومة والمؤسسات المصرفية والبنكية المصرية مع المصريين في الخارج بمنطق الجباية بشكل واسع، هذا المنطق ضار بالصالح العام، وهو ضيق الأفق ويسبب خسائر آنية ومستقبلية كثيرة بمنطق الفرصة البديلة، فالسوق الإقليمي للعمالة المصرية يشهد منافسة كبيرة من قبل العمالة القادمة من دول جنوب شرق آسيا التي تقدم تسهيلات لعمالتها في الخارج بما لا يقارن بما تفعله مصر، سواء بالدفاع عن قضاياهم في دول الاستقبال أم التسهيلات المصرفية والنظم التقنية البديلة للتحويلات، فالعديد من هذه الدول تستخدم أنظمة تحويل رقمية أقل كلفة وتعترف بالعملات الرقمية وتشجع الانخراط فيها.

وتبدو سياسة الحكومة المصرية في هذا الملف متناقضة، فلا هي تستطيع فصل السياسي عن الاقتصادي في العديد من الملفات، والمثال الليبي خير دليل، ولم تستطع استغلال تحالفاتها مع دول الخليج في توسيع السوق أمام العمالة المصرية في الخارج على أقل تقدير..

إذا كانت محاولات استقطاب أموال المصريين في الخارج للداخل منخفضة الجدوى لأنَّها تعتمد على افتراض أنَّه دائمًا هناك المزيد من المدخرات لدى هؤلاء، فإنَّ الأولى بالتسهيلات البنكية والجهود الحكومية أن توجه للتحويلات العادية وليست للشهادات فقط، بحيث تُضاعف فروع البنوك المصرية في الخارج والتنسيق بين البنوك المصرية والبنوك في الدول المستقبلة للعمالة المصرية، لتصبح تكلفة التحويل لمصر هي الأدنى وبحيث يتم الربط بين البنوك وشبكات مكاتب البريد واستحداث نظام بيني سهل وبسيط للتحويلات يسهل على المواطنين وذويهم إجراء التحويلات. وفي هذا يمكن الاستفادة من التجارب الآسيوية في إدارة نظم تحويل أموال عمالتها للأموال عبر مكاتب منتشرة في جميع أنحاء العالم وبتكلفة تعد الأقل عالميًّا.

لا يزال هناك جزء كبير من التحويلات يتم عبر الطرق والآليات غير الرسمية سواء عبر التسليم يدًا بيد مع المسافرين أم عبر عمليات تحويل معقدة بين الداخل والخارج، وهذه المعاملات بعضها عرضة للمخاطرة، لكنها أقل كلفة بكثير مما تقدمه البنوك من خدمات مصرفية للمغتربين وتعتمد في معظمها على الثقة الشخصية وبالذات في الأقاليم. ويجب معالجة هذه المشكلة لتحقيق إفادة أكبر للدولة المصرية وميزان مدفوعاتها حتى لو اقتضى الأمر تصفير كلفة التحويلات

أو معاملتها مثل معاملات فتح الحسابات الدولارية وشراء الشهادات وما تحصل عليه من إعفاءات، هذا يخدم الشرائح الأفقر من المصريين في الداخل والخارج.

إذا كنا نتحدث عن سياسات استقطاب ناجحة لأموال المصريين في الخارج يجب معالجة القضايا الإنسانية مثل قضية نقل جثامين المتوفين بالخارج على نفقة الدولة أو ضمن نظام التأمين الإجباري الذي أُعتمد عند استخراج جوازات السفر ولا يستفيد منه المصريون كثيرًا، ويبقى أنَّ على الجاليات المصرية في الخارج استغلال مساحات الحرية في المهاجر، وتنظيم أنفسها جيدًا، وإدراك مصالحها المهنية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها جيدًا.

لا تزال الاستجابة الرسمية المصرية لمطالب واحتياجات وضغوط المصريين في الخارج ضعيفة جدًّا إذا ما قورنت باستجابتها للمصدرين والمستثمرين المحليين والأجانب، ولا يعقل أنّه بينما يحصل المصدرون الذين يحققون أرقامًا هزيلة لا تكاد تتجاوز التحويلات على مبلغ يفوق ٢٥ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، وأعدادهم لا تتجاوز بضعة آلاف بينما بالتوازي فالملايين من المصريين في الخارج وبدلًا من التيسير عليهم تُضاعف الرسوم القنصلية المقدمة لهم مضاعفة جنونية، لا ينتج هذا ثقة في البرامج التي تستهدف استقطاب تحويلاتهم بل إنّ أثر هذه الإجراءات قد يمحو بعض إيجابيات تلك البرامج.

أخيرًا فإنَّ ملف المصريين في الخارج لا يمكن فصله عن السياسة فكل قوة اقتصادية لا بد لها من تأثير سياسي ما، فإذا كان المبدأ العام لا ضرائب دون تمثيل سياسي، فالقول هنا أنّه لا تحويلات دون تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي على الداخل المصري. هذه المعادلة يجب أن تكون مفهومة من قبل المصريين في الخارج ومقبولة من طرف الحكومة في الداخل.